الباب الثانى

المرأة .. بين الاغتيال والشرعية السياسية

□□ الفصل الخامس : ولا يزال البحث مستمرًا

□□ الفصل السادس : في الأمم المتحدة للبحث عن الحقوق

□□ الفصل السابع : بين الاغتيال والسجون والزعامة السياسية

□□ الفصل الثامن : الشرعية السياسية والطريق إلى الزعامة

obeikandl.com

الفصل الخامس

... ولا يزال البحث مستمراً

obeikandl.com

لا يمكن أن يكتمل الحديث عن المرأة داخل الملعب السياسى ، إلا باستكمال دراستنا التى استهدفت البحث عن إجابة شافية للسؤال الذى طرحناه منذ البداية ، وهو : أين المرأة المصرية والعربية داخل الحياة السياسية كزعيمة أو رئيس للوزراء أو رئيس للجمهورية . . وفقاً لمعايير العصر الحديث ؟ ! .

ولما فشلنا فى العثور ـ على هذه المرأ ة التى ـ تتوفر فيها الصفات التى تؤهلها للزعامة والقيادة داخل المجتمع العربى لجأنا إلى البحث عنها خارج هذا المجتمع ، لما لمسناه من تفوقها فى الميدان السياسى عن نظيرتها المصرية والعربية ، لقد استطاعت المرأة هناك أن تمارس حقوقها السياسية فى مجال الانتخاب والترشيح ، ولم تتوقف عند حصولها على هذا المكسب ، بل تعدته بمراحل ؛ إذ استطاعت أن تعتلى عرش الزعامة . . وتقود بلادها نحو الرخاء ، لقد استطاعت المرأة الآسيوية والأوربية والأمريكية بما حققته أولاً من جهود عظيمة ومضنية داخل الحياة السياسية على المستويين المحلى والدولى ، استطاعت أن تقنع أفراد شعبها بأنها من الممكن أن تقوده إلى الخير والسعادة ، ليس كمثال للرجل وجهوده فى هذا الميدان ، بل تستطيع أن تتفوق عليه . وحين اقتنع إنسان العصر الحديث بذلك ، سلم لها لواء القيادة ، ووقف بجانبها يردد لها هتافات التأييد ؛ إذ اعتبر مهمتها السياسية هذه وزعامتها له ، هى كل شىء فى حياته .

والمرأة فى هذه المجتمعات التى هى حديث فصولنا القادمة ، قد تمكنت من الوصول إلى هذا الطريق بلجوئها إلى عدة وسائل مشروعة ومعترف بها محلياً ودولياً ، وكان هدفها

الأسمى من وراء ذلك هو ممارسة حقها السياسى فى أعلى صوره والمتمثل فى توليها منصب من له سلطة اتخاذ القرارات السيادية فى الوقت الذى توقفت فيه المرأة العربية عند حدود رسمها لها الرجل ، ولم تحاول أن تتعداها . . هذه الحدود ـ كما رأينا ـ تمثلت فى مجرد التلويح لها بالحقوق السياسية والنص على هذه الحقوق فى الدساتير والقوانين ، والسماح لها على استحياء بالمشاركة فى الديكور الديمقراطى الذى تمثل فى حقى الترشيح والانتخاب . برغم أن المرأة العربية والمصرية على وجه الخصوص كانت سباقة فى ميدان العمل السياسى ، والتاريخ ـ كما مر علينا ـ أثبت لنا ذلك . . إن هذا الباب بفصوله الأربعة ، يحاول أن يقف على الأسباب التى أدت بالمرأة غير العربية أن تنطلق فى عالم السياسة إلى أبعد حدوده فى الوقت الذى توقفت فيه المرأة العربية عند حدود مخجلة لهذه الحقوق ، وأبداً لن نجرى وراء كلمة « الظروف » التى أشرنا إليها فى الباب الأول ، والتى كانت ولا تزال « الشماعة » و التى تعلق عليها المرأة العربية كل أسباب فشلها فى ميدان الملعب السياسى ، مع أن ظروف المرأة داخل المجتمع العربى وخارجه تكاد تكون متشابهة ؛ لأن الرجل الذى ينظر إلى المرأة داخل هذين المجتمعين واحد ! . وربما كان هناك خلاف بسيط من حيث الشكل ، وليس من حيث المضمون .

ولقد رأينا كيف تمكنت المرأة العربية عبر التاريخ . . ورغم شماعة « الظروف » (إياها) أن تعتلى عرش السياسة فى بلادها وتمارس حقوقها السياسية والمدنية بحرية وباقتناع من القاعدة الشعبية التى كثيراً ما كانت تطالب بذلك .

ومن خلال مقارنة علمية ، سوف نلاحظ أن المرأة العربية قديماً كانت هى المتفوقة دائماً . . وكانت تقترب كثيراً بقدر ما تبتعد عن مجال الزعامة السياسية . . فى الوقت الذى كانت فيه المرأة هناك خارج المجتمع العربى . . تعيش فى ظلام وامتهان وظلم . .

ومع بدايات العصر الحديث . . انتفضت المرأة خارج المجتمع العربى . . واستطاعت أن تقود ثورة سلمية بيضاء ، كان من أهم آثارها أن عادت الكرامة إلى تلك المرأة ، وتمكنت مع فوزها باحترام الرجل ، من الوصول إلى الملعب السياسى . . ولم تتوقف مسيرتها أبدا حتى رأيناها الآن على قمة الهرم السياسى .

إن ما يحدث الآن داخل عالم المرأة هناك فيما يتعلق بحياتها السياسية لشىء مذهل ،

لم يكن يتصوره أحد من رجال العصور القديمة الذين كانوا يحسبون المرأة فى عداد الحيوانات والأشياء الخبيثة التى تجلب الشيطان !! .

●●●

ونعود إلى الوراء ، إلى بدايات التاريخ . . لنعرف مكانة المرأة غير العربية داخل مجتمعاتها . . تقول سيمون دى بوفوار فى كتابها « المرأة » : إن هناك تضارباً شديداً فى المعلومات التى يقدمها علم الأجناس البشرية عن الأشكال البدائية للمجتمع البشرى ؛ لذا نجد من الصعب تكوين فكرة واضحة عن وضع المرأة فى الفترة التى سبقت مرحلة الزراعة ، ولا يمكننا أن نعرف هل كان نمو عضلات المرأة وجهازها التنفسى مساوياً لنمو عضلات الرجل وجهازه التنفسى ، فقد كان يُعهد إليها بالأعمال الشاقة ، وعلى ذلك نجد أن مصير المرأة فى الجماعات الأولية كان قاسياً جدًّا . ومن المؤرخين من يدعى أن تفوق الرجال فى مثل هذه الفترات الزمنية المتباعدة كان أقل بروزاً . والحقيقة أن هذا التفوق كان جزءاً من العيش غير المقصود . فلم تكن الجهود تبذل للتعويض عن جهدها أو لكبح جماحها ، كما حدث فيما بعد ضمن النظام الأبوى . ولم تكن هناك نظم تؤكد عدم التساوى بين الجنسية ؛ لأن الملكية والوراثة والحقوق كانت مجهولة[1] .

ولما استقر البشر فى الأرض وصاروا يعملون بالزراعة بدأت النظم والحقوق فى الظهور ، ومن ثم أخذ الرجل يفكر فيمن حوله وفى نفسه . فى هذه الفترة من الزمن الأول أخذ التمايز فى الجنس ينعكس فى تكوين الجماعة ويكتسب مظهراً خاصًّا ، ففى الجماعات المعتمدة على الزراعة بدأ الرجل يخلع على المرأة فى أغلب الأحيان سحراً استثنائيًّا وقيمة خاصة . وحين ظهرت الملكية المشاعة أصبحت الأمومة مقدسة ، ولم يكن هذا يعنى أن المرأة كانت تخص كل الرجال ، بل لم يكن للرجال والنساء معاً من كيان اجتماعى ودينى واقتصادى إلا كجماعة .

والشىء الملفت للنظر ، والذى تؤكده سيمون دى بوافوار ، أن المرأة فى الحياة البدائية الثانية ـ التى أعقبت المرحلة الزراعية ـ قد اكتسبت صفة الألوهية ! إذ كان ا

(١) سيمون دى بوفوار ـ المرأة ـ عرض سمير السهلى .

لرجال ينظرون إليها باعتبارها « الإلهة » . . الأنثى !! . وبالتالى أدى ذلك إلى وجود افتراض مهم . من حيث سيطرة النساء على الرجال فى تلك الأزمنة الأولى .

ولما بدأ الإنسان يعمل بالصناعة أخذ يدشن عهد إمكان الانتصار على الزمن والمكان ، ولجأ إلى ضرورة الاعتماد على الأهداف والمشاريع ، . ولم تكن المرأة معبودة من الرجل آنذاك إلا عبادة خوف ، فلم تكن قط عبادة حب ، ولم يكن بوسعه استكمال ذاته إلا بتحريرها من صفاتها الإلهية ؛ لذا أخذ يعتمد على مبدأ « التذكير » أو المذكر ، باعتباره أساس القوة المبدعة والنور والفهم والنظام ؛ ومن ثم تظهر بجانب « الإلهة الأنثى » الأم . . وكان ذلك بداية لظهور النظام الأبوى ، حيث تحولت المرأة ـ بحكم التكوين الجنسى ـ إلى الجنس الثانوى الآخر ، فقد كان محكوماً عليها أيضا ألا تتمتع بالسلطة إلا بصورة مؤقتة ، ولم يكن مكانها فى المجتمع إلا المكان الذى خصصه الرجال لها ، ولم يُفرض فى أى زمن من الأزمنة القديمة أو الوسيطة قانون خاص بها ، ومن هنا جاءت تبعية المرأة للرجل ، واستمرارها فى هذه التبعية حتى وقت قريب ، ولم يتطور وضع المرأة بصورة متصلة ، فالغزوات الكبرى قلبت كل شىء والحقوق الرومانية نفسها قد تأثرت بعقائد جديدة تمثلت فى ظهور المسيحية ، ثم انتصرت فى العصور التالية قوانين البرابرة ، لقد انقلب الوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وتأثر وضع المرأة بهذا الانقلاب . ولئن اعتبرنا الزواج نظاماً يتطلب الإخلاص من الطرفين ، فإن المرأة كانت مضطرة إلى أن تكون ملحقة إلحاقاً كاملاً بالرجل ، وقد أرسى القديس «بول» مبدأ إلحاق المرأة بالرجل استنادا إلى العهد القديم والعهد الجديد الذى يقول : «كما تخضع الكنيسة ليسوع فلتخضع المرأة للزوج »[٢] .

ولما شُرعت الحقوق الدينية بدأ الزواج كاستجابة للضعف البشرى ، وفى ظل هذه الحقوق كانت المرأة قاصرة بغير حقوق ، فلم يكن لها مثلاً الحق فى الشكوى أمام العدالة ، كما لم تكن تُقْبَل شهادتها .

وامتدت هذه التقاليد حتى القرون الوسطى ، وكانت المرأة خلالها محمية من ا

---

(٢) المصدر السابق .

لقانون . . ولكن على اعتبار أنها ملك الرجل وأم لأطفاله ، أما كشخص فلم يكن لها أى حق ! .

ولما ازدادت قوة الدولة لم تعد الوصاية على الأطفال والنساء حقًّا مرتبطاً بالأسرة ، بل صارت حقًّا عامًّا !! . واحتكر الملك تدريجيًّا كل السلطات التابعة للأسرة .

وفى القرن السادس عشر تم جمع القوانين الباقية خلال النظام الملكى القديم . . هذه القوانين التى كانت متأثرة بالحقوق الرومانية ، والتى كانت تنظر إلى المرأة نظرة دونية ، فكانت كل الاتهامات التى توجه للمرأة ـ كالحماقة والضعف ـ قد اتخذت أساساً لتبرير نصوص القوانين الموجهة ضد المرأة .

تلك كانت الأحوال التى ارتبطت بحياة المرأة خارج التجمعات العربية . . وبصفة خاصة المرأة داخل المجتمع الأوربى التى تحكمت فى مصيرها عدة قوانين فرقت بين حقوق الكنيسة والحقوق الرومانية والحقوق الجرمانية ، التى كانت جميعها مجحفة بحقوق المرأة ، لقد كانت هذه البلاد تطبق نظام الملكية الفردية والأسرة ، وكانت المرأة تخضع لمستلزمات هذه النظم . .

●●●

وكانت المرأة فى ظل الإمبراطورية الرومانية ـ كمثال لما كانت عليه المرأة فى المجتمعات غير العربية ـ بلا حقوق ، وبصفة عامة فقد تأثر وضع المرأة داخل هذه الإمبراطورية بما كان سائداً فى المجتمعات الأوربية قبل سيطرة الرومان على هذه المجتمعات ، فقد كان للأب الرومانى الذى وُلدت له أنثى أن يقتلها ، أما إذا أبقى عليها فإن التمييز بينها وبين الإبن الذكر كان يبدأ منذ لحظة ميلادهما ، حيث لم تكن تنسب إلى العشيرة ثم الأسرة ، كما كان الحال للإبن الذكر ، إنما كانت تنسب إلى العشيرة وحدها ، فإذا بلغت السن التى تصبح فيها صالحة للزواج زوجها أبوها لمن يشاء ، ولم يكن لها أى حقوق قِبَل الزوج الذى كان له أن يحاكمهاويعاقبها بنفسه ، وكان بمقدوره أن يحكم عليها بالإعدام إذا خانته أو سرقت مفاتيح خزائن خمره ، وهذا ما اصطلح على تسميته بالسلطة الأبوية . . وكان هذا قاسياً بالنسبة للمرأة على وجه

الخصوص . وكان هذا المبدأ أعظم لبنة فى صرح الفقه الرومانى ! .

كذلك كان الحال فى القبائل الجرمانية ، فالمرأة كانت تعتبر سلعة تُباع وتُشْتَرى ، ومن أغرب الأوضاع التى كانت عليها فى روسيا القديمة ، أنه كان ينظر إليها كما لو كانت آلة أو جهازاً يجب أن تستفيد منه الأسرة بأى شكل مقابل ما دفعته من ثمن . كذلك كانت نظرة شعوب شمال أوربا إلى المرأة بالغة السوء ، ففى انجلترا ـ حتى القرن التاسع ـ كان فى وسع الأزواج أو الآباء أن يبيعوا زوجاتهم أو أبناءهم إذا اضطرتهم الحاجة إلى بيعهم !! ويخطىء من يتصور أن وضع المرأة داخل الإمبراطورية الرومانية قد تحسن بعد قرار الإمبراطور « قسطنطين » الذى جعل المسيحية الديانة الرسمية للدولة .

وظل وضع المرأة الأوربية يتأرجح بين الاهتمام والإهمال حتى القرن السادس عشر، حيث بدأت الفرص تُتاح أمام المرأة من أجل المشاركة فى الحياة المدنية ، وكان سبيلها إلى ذلك فى البداية الحصول على قسط بسيط من التعليم ، إلا أن أغلبهن كُنَّ يحاولن التقدم نحو الحياة الفكرية التى بدأت تُشع آنذاك هناك .

كما تميز القرن السادس عشر بالنسبة لوضع المرأة أيضاً بوجود عدد من الملكات على عروش بعض الدول الأوربية ـ لأول مرة فى التاريخ الحديث والقديم ـ ليس كزوجات لملوك ، ولكن كملكات (٣) ، ونذكر منهن على سبيل المثال : الملكة « مارى » الاسكتلندية ، و « إليزابيث » الإنجليزية ، و « كريستين » السويدية .

أما فى القرن السابع عشر فقد تطورت فيه مشاركة المرأة داخل المجتمع الأوربى ، واتسم بظاهرة « مجون » الملكات ! حتى لقد أصبح تقليداً سخيفاً من تقاليد القصور الملكية !! . وإذا ما تركنا القصور وأخذنا نبحث عن المرأة فى الشوارع والحارات فسنجد أنها كانت تحاول أن تشارك فى الحياة الأدبية التى اتسع مداها حينئذ ، وكان التعليم وتوسيع نطاقه أحد أسباب زيادة ظهور المرأة فى الشوارع والنوادى ، وبرغم أن التعليم خلال هذا الوقت لم يكن منظماً ، فقد كانت تحصل على الثقافة عن طريق ا

(٣) العادات الجنسية لدى المجتمعات الغربية ـ تأليف الدكتور أحمد على المجدوب .

لمحادثات والقراءات الشخصية والمعلمين الخصوصيين .

وفى القرن الثامن عشر ازداد استقلال المرأة وحريتها . . أما العادات فقد بقيت قاسية وشديدة ، مما أدى إلى تحجيم استمتاعها بالمزيد من الحرية التى بدأت تزدهر فى هذه المجتمعات .

وفى جو هذه الحرية التى أطلت برأسها فى أواخر القرن الثامن عشر فى ربوع أوربا ، بدأ عصر التنوير الذى قام على أساس أن البحث الحر هو الوسيلة الوحيدة إلى معرفة الحقيقة ، مما استلزم رفع الرقابة ، وإزالة المؤسسات التقليدية التى كانت عقبة أمام تجسيد الحقيقة فى الواقع الفعلى ؛ ومن ثم كانت قضية المرأة وطبيعة دورها والبحث عن حقوقها إحدى القضايا الكبرى التى شغلت عقول مفكرى وفلاسفة عصر التنوير الأوربى فى ذلك الحين ، وبالفعل كرَّسَ العديد من الفلاسفة جهودهم فى بحث مسألة المرأة والزواج والأسرة ، نذكر منهم المفكر الألمانى « تيودور جوتليب فون جيبل » الذى كان عمدة الجزء الشرقى من مدينة « كونسجبرج » وصديقاً للفيلسوف « عما نويل كانت» . وقد ألف هذا المفكر كتاباً بعنوان « عن التحسين المدنى للمرأة » عام ١٧٩٤ ،

وتدور فكرته المحورية حول قدرات المرأة التى تماثل قدرات الرجل ، ولكنها ليست فقط مهملة بل مقهورة ، حيث تربت طويلاً على الكسل والجهل . ورأى الفيلسوف والمفكر الألمانى أن عصره الآن هو عصر مساواة الرجل بالمرأة ، فأوربا فى العصور السابقة لم تتسم إلا بسيادة القهر والعبودية والجهل والبربرية فيما يتعلق بالنظرة إلى المرأة(٤) .

وصادف نشر هذا الكتاب الوقت الذى وصلت فيه الثورة الفرنسية إلى نقطة حرجة فى نشاطها وما نادت به من حقوق ، خاصة فيما يتعلق بموقفها من قضية تحرير المرأة ، برغم أن أول تنويه عن هذه الحقوق كان ضمن ما أعلنه الثوار عام ١٧٨٩ فيما سمى «بإعلان حقوق المرأة » ، إلا أن هذا الإعلان لم يلق قبولاً شعبيًّا آنذاك ، حتى عام

(٤) د . منى أبو سنة ـ مقال عن قضية تحرير المرأة ـ نشر بمجلة المنار يونيو عام ١٩٩٠ .

١٨٤٨ حين بدأت تظهر حركات منظمة فى عدد من البلاد الأوربية لتحسين حالة المرأة .

ولما اشتد نشاط هذه الحركات بدأت الأصوات ترتفع إلى حد الصراخ فى مختلف أنحاء العالم من أجل إعادة المرأة إلى الحياة العامة . وبدأت المؤتمرات تُعقد هنا وهناك على المستويين المحلى داخل أوربا وخارجها ، وكان من أهم نتائجها أن بدأت حقوق المرأة ووضعها القانونى ـ داخل المجتمعات الأوربية من حيث العمل والتعليم والحياة المدنية والسياسية ـ تتقدم نحو الرقى .

ولما كانت الثورة الفرنسية هى صاحبة الرصيد الأكبر فى تفجر قضية حقوق الإنسان ، وبالتالى حقوق المرأة ، آثرنا قبل مغادرة وترك ملفات أوراق التاريخ الصفراء أن نتجول داخل عقل هذه الثورة فيما يتعلق بموقفها من حقوق المرأة .

تقول الدكتورة سامية خضر : إن المشاركة السياسية للمرأة الفرنسية قد مرت بعدة مراحل : أولها مرحلة ما قبل الثورة الفرنسية ، حيث لم تكن الأراضى الفرنسية الواقعة على حوض البحر المتوسط ـ وقبل اتحادها ـ تعترف بمشاركة المرأة سياسيًّا ، شأنها فى ذلك شأن المرأة فى بقية المجتمع الأوربى ـ وفى هذه المرحلة أيضاً كانت نظرة الرجل إلى المرأة كثيراً ما ترتبط بكونها أُماً فقط ، وكانت السيدة العذراء مريم هى الرمز الكريم لأمهات هذه المناطق ، حيث كُنَّ مكرمات بما خصهن الله من حنان ، فى حين لم يكن يتمتعن بما يتمتع به الرجال آنذاك من حقوق ومكانة اجتماعية ، فالقوة والعضلات والمبارزة والمصارعة وغير ذلك من أعمال العنف التى هى سمة الذكور ، كانت هى العلامة البازة لمكانة الرجل .

وهكذا ظلت المرأة وفقاً لهذه المعايير فى تلك البقعة من الأرض ـ سواء داخل الطبقة الغنية أو الفقيرة ـ فى وضع اهتمام ثانوى فيما يتعلق بالشئون السياسية ، خاصة فى مجتمع الرجال وأذهانهم . واستمر هذا الحال طويلاً حتى نهاية العصور الوسطى وبداية اندلاع الثورة الصناعية فى انجلترا عام ١٧٧٦ التى أدت إلى تنبيه الأذهان ـ خاصة أذهان

المفكرين فى الدول الأوربية ـ إلى ما يمكن أن تحدثه تلك الثورة من تغيُّرات .

وتعتبر مرحلة ما قبل الثورة هى نقطة غليان الجماهير ، برغم أن موضوع حرية المرأة ومحاولة تحسين أوضاعها لم تطفُ على السطح إلا من خلال أصوات بعض الفلاسفة والمفكرين .

ثم جاءت الثورة الفرنسية كمرحلة ثانية فى تطور وضع المرأة داخل المجتمع الأوربى . . ففى عام ١٧٨٩ انطلقت الثورة وخرج الرجال والنساء من أجل المطالبة بالحقوق . . وكانت مطالب النساء وقتها تتلخص فى نقاط ثلاث : الحقوق السياسية ، وحق العمل ، والحقوق المدنية .

وعلى غرار المتغيرات التى أحدثتها الثورة الصناعية فى انجلترا أحدثت الثورة الفرنسية تغيرات كبيرة فى مجال الحقوق السياسية للمرأة ، حيث دفعت المتغيرات الاجتماعية التى شملت كل قطاعات المجتمع الفرنسى ، العديد من عقول المفكرين للعمل على المطالبة بتغيير أوضاع المرأة المجحفة . . ولم تكن هذه المطالبات ، مجرد كلمات جوفاء . . بل تابعوها بكتابات فى مختلف ميادين المعرفة ، بأقلام الرجال والنساء معاً ، فأصدر « كوندرسين » كتابه الشهير « تقبل النساء لحقوق الدولة » عام ١٧٩٠ ، ضمنه أسراراً سياسية لم تكن مقبولة فى ذلك الوقت ، فيما يتعلق بضرورة المساواة التامة فى كل الحقوق بين الرجل والمرأة ، ولعل من أول هذه الحقوق « حقوقها السياسية » ، وتساءل آنذاك فى استنكار : « ألم يَغْتَلِ الرجال أبسط أسس حقوق المساواة عندما سمحوا لأنفسهم بتنحية النساء بعيداً ، ، وعدم السماح لهن بالإدلاء بآرائهن فى قوانين الدولة ؟ !! » .

ولا شك أن الثورة الفرنسية تعد من أخصب العصور التى تحركت خلالها الأقلام من أجل المناداة بحقوق المرأة فى الحياة المدنية والسياسية ، برغم أن استمرار المناقشات فيما يتعلق بهذه الحقوق داخل المجتمع الأوربى قد أصاب المرأة بالصداع ولم يجلب لها على حد تعبير الدكتورة سامية خضر سوى المزيد من المتاعب والضياع ! . ومع ذلك ، أدت هذه الثورة إلى ظهور العديد من المؤشرات الاجتماعية والسياسية التى طالبت بها المرأة فى ذلك الزمن لتحسين وضعها والخروج من القالب التقليدى الذى كان يمنعها

من التعبير عن تلك الحقوق . وناصر المرأة فى ذلك العديد من المفكرين والفلاسفة ، ومن هنا كانت بداية ظهور الحركات النسائية التى تكونت من أجل المطالبة بالحقوق المشروعة للمرأة ، وقد أخذت هذه الحركات الشكل الرسمى فى اجتماع نسائى أوربى عام ١٨٩٢ .

لقد سعت الحركات النسائية منذ هذا التاريخ إلى المطالبة بتوسيع نطاق الحقوق القانونية والسياسية للمرأة ، يساندها فى رسالتها هذه أفكار وآراء العديد من فلاسفة ومفكرى عصر التنوير ، أمثال « فولتير » و « ديدرو » و «مونتيسكيو » .

●●●

وجاء القرن التاسع عشر ، وبالرغم مع أنه كان يبدو كفجر جديد لكفاح المرأة الأوربية ، كى تنال حقوقها ، حيث انتشرت أفكار الفلاسفة والمفكرين ، فإن الترسبات الاجتماعية كانت أقوى من هذه الأفكار ، فعملت على تأجيل ظهور تلك الحقوق ، وقد حاولت نساء أوربا استثمار المشاركة فى ثورة ١٨٤٨ التى انفجرت فى فرنسا للمطالبة بالعدالة الاجتماعية والسياسية ، فزاد عدد المجلات والجرائد النسائية التى تنادى بحقوق المرأة السياسية ، حتى بدا وكأن كل منطقة وكل حى يصدر مجلة نسائية، ومن أشهر هذه المجلات « صوت النساء » . كما عمدت المرأة إلى إقامةالعديد من الندوات والمسيرات السلمية ، والإدلاء بالأحاديث الصحفية ، كما تم جمع أفكار وكتابات كبار المفكرين والفلاسفة الذين سجلوا ما شاهدوه من مشاركة النساء فى لهيب هذه الثورة ، وأخذت الجمعيات النسائية توزع هذه الكتابات مجاناً على عامة الشعب الأوربى لخلق رأى عام يؤيد مطالبها ويساعدها على نيل حقوقها .

وقد شهدت الستينيات من ذلك القرن مرحلة جديدة فى حياة المرأة الأوربية ، ففى عام ١٨٦٦ وصلت نسبة النساء العاملات إلى ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة فى فرنسا ، ولم تكن امرأة عام ١٨٦٦ سوى امرأة جديدة ، ليس لأنها مثلت نسبة كبيرة داخل القوى العاملة ، بل لأنها شعرت لأول مرة أنها قد ارتبطت بنمو الاقتصاد الفرنسى .

وبعد نجاحها كقوة عاملة داخل المجتمع واصلت نجاحها فى ميدان آخر هو ميدان التعليم ، حيث سُمح للمرأة ـ ولأول مرة عام ١٨٧٠ ـ بالتقدم للحصول على شهادة البكالوريا ، ثم دراسة الطب . وفى عام ١٨٧٩ عُقد فى مدينة « مارسيليا » مؤتمر طالبت فيه المرأة فى شخص السيدة « مارى جراف » بالحقوق المدنية والسياسية ، أُسوة بحقوق الرجال ، وأكدت فيه النساء المجتمعات آنذاك بأن المرأة ليست من صنف العبيد ، ويجب منحها العمل والاستقلال الفكرى والسياسى والاقتصادى .

ومن ناحية أخرى ظهرت مبادىء الليبرالية التى نظرت إلى العالم على أنه كيان مكون من أفراد يتنافسون من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية ، وقد كان « جون ستيورات مل » أعظم فيلسوف عبر عن تطبيق المبادىء الليبرالية فى مجال المرأة . . حين أصدر كتابه « خضوع المرأة » عام ١٨٦٩ ، وهذا الكتاب يعد قاموس أو إنجيل الحركة النسائية الأوربية ، وقد تُرجم إلى معظم لغات العالم . وفى عام ١٨٨٣ تأسست الحركة النسائية الفنلندية فى فنلندا ، وفى فرنسا ، وألمانيا ، وفى بلدان أوربية أخرى ، تأثراً بأفكار هذا الكتاب الذى نجح فى إبراز نقائص النظريات المعادية للمرأة، فـ « جون ستيورات مل » يرى أن الكائنات البشر ية حرة فى استخدام قدراتها، ومع ذلك فالمرأة محرومة من هذا الحق ، هذا الحرمان كان أحد معوقات تطور المجتمع ؛ ولهذا فتحرر المرأة من وجهة نظره ليس سوى تحررها من هذا الحرمان ، وتحررها من سلطان الزوج ، وذلك لأن المرأة قد تربت منذ طفولتها على أن النموذج الذى ينبغى عليها أن تحتذيه هو النموذج المعتاد لنموذج الرجل ، بمعنى أنه ليس من حقها أن تكون حرة الإرادة أو محكومة بذاتها، بل لابد أن تكون مستسلمة ومحكومة من الآخرين .

وقد يقال إن المرأة مختلفة عن الرجل من حيث القدرات ، ولكن الفيلسوف «جون ستيورات مل » قد تصدى لهذه المقولة ، باعتبارها لا تعنى شيئاً بالنسبة لتحرر المرأة ، فالمسألة كانت عنده هى أن يسمح للمرأة بأن تكون حرة فى اكتشاف حدود قدرتها ؛ لأن الملكات العقلية والإبداعية عند المرأة مماثلة لملكات الرجل .

ومع انتهاء القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين زادت أعداد النساء الأوربيات المهتمات بالشئون السياسية . . والفضل فى ذلك راجع إلى الصحافة النسائية

التى خلقت فكراً عريضاً يطالب بحقوق المرأة السياسية ، كما أنه ـ عن طريق النقابات والجمعيات المختلفة واللقاءات الدورية ـ بدأ الرأى العام الأوربى يعتاد المطالب النسائية وسط استياء وغضب بعض الرجال ، وظهر ذلك جليًّا فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى ومابعدها ، خاصة داخل المجتمع الفرنسى .

وكان من نتيجة هذه الحملات أيضاً أن ثلث النساء المطالبات بالحقوق السياسية كن من النقابيات ، وأن ٢٥٪ منهن قد انْضَمَمْنَ إلى أشكال سياسية مختلفة ، خاصة فى شمال أوربا ، كما رجحت كفة معظم النساء داخل الأحزاب ، مثل الحزب الاشتراكى الفرنسى .

وفى الوقت الذى ازدادات فيه الدعوة بين النساء من أجل اللحاق بركب التطور ، والتأكيد على الحقوق السياسية التى تطالب بها ، كانت هناك تيارات وأحداث تعمل جاهدة على إرجاع العجلة إلى الوراء فيما يتعلق بتلك الحقوق ، ولحسن الحظ لم تدم هذه المحاولات ، حيث وقفت المرأة ضد هذا التيار ابتداء من عام ١٩١٣ ، وأصبح ما يثار فى دول أوربية أخرى حول الحركات النسائية يتردد صداه بقوة داخل المجتمع الفرنسى ، ومن ذلك ما جاء على لسان إحدى الزعيمات الإنجليزيات آنذاك من أن هناك محاولات لسلب المرأة حقوقها فى التعبير والعمل ، وتحويلها إلى مجرد أُنثى سجينة العادات والتقاليد .

وواصلت المرأة الأوربية كفاحها على طريق الحصول على حقوقها السياسية ، فزادت من نشاط حركتها النسائية ، وأنشأت العديد من الاتحادات والجمعيات للضغط على الحكومات من أجل تحقيق مطالبها ، ومن أشهر هذه الاتحادات ، الاتحاد الفرنسى لمنح المرأة حق الاقتراع . وقد ضم هذا الاتحاد فى بداية نشاطه تسعة آلاف سيدة من جميع الأحزاب على مستوى ٤٥ مقاطعة فرنسية . وفى الوقت نفسه تم تكوين المجلس القومى للمرأة ، الذى كان هدفه الأول مد المرأة بالمعلومات الأساسية من أجل توعيتها وتبصيرها بحقوقها السياسية ، لكن الشىء المثير للدهشة أنه برغم كل هذه الجهود التى كانت تزداد يوماً بعد يوم ، فإن الاستفتاء على منح المرأة الفرنسية

حقوقها السياسية فى عام ١٩٠١ ثم ١٩٠٦ ثم ١٩١٤ لم يسفر عن جديد ، وفشلت كل المحاولات فى حصول المرأة على حق المشاركة السياسية .

أما فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، فقد استطاعت المرأة من خلال الجمعيات النسائية أن تحدث تغيراً ملحوظاً لصالحها ، مع أنها لم تمكنها أيضاً من الوصول إلى مرتبة الحصول على الحقوق السياسية . ولم تتوقف المرأة عن المطالبة والسعى من أجل هذه الحقوق حتى نجحت المرأة الألمانية فى عام ١٩١٩ فى الحصول على حقها فى الترشيح والمشاركة فى التصويت فى الانتخابات العامة ، ولوحظ وقتها أن إقبال المرأة الألمانية فى أول اقتراع شاركت فيه قد فاق نسبة مشاركة الرجل !! .

هذه الخطوة السياسية الجريئة أيقظت من جديد الرغبة لدى بعض الأحزاب السياسية الفرنسية من أجل العمل على حصول المرأة على هذه الحقوق ، فاهتم الحزب الشيوعى آنذاك بالتظاهر ، ملوحاً بأهمية المشاركة السياسية للمرأة ، وفى وسط هذا الجو انتشرت الأفكار التى دعا إليها المفكر الاشتراكى الفرنسى « أوجست بابل » ونشرها فى كتابه الذى صدر بعنوان « المرأة والاشتراكية » عام ١٨٧٩ . كما بدأت مناقشات حادة داخل المجتمع الفرنسى ذاته حول كتاب الفيلسوف انجلز « تحليل الأسرة والملكية الخاصة والحكومة » الذى نشر بعد ذلك بخمس سنوات ، وشرح فيه كيف يمكن للاشتراكية أن تعزف لحن المصاحبة بين وضع المرأة والرجل . . وبدأ كل حزب يحاول جذب انتباه المرأة بعدما اكتشف الحزب الاشتراكى أهمية المرأة فى المشاركة فى الانتخابات العامة ، وقد انقسمت المناقشات السياسية بالنسبة لهذا الموضوع : فاليسار يحاول جذب الرأى العام النسائى إلى صفوفه ، واليمين يخشى على مكانته إذا ما شاركت النساء فى الانتخابات خشية أن تعطى أصواتها لليسار إذا ما منحت حق التصويت .

وفى عام ١٩٣٦ حين أصبح « مسيوليون بلوم » رئيساً لفرنسا ، وكان يشغل آنذاك منصب رئيس الحزب الاشتراكى الفرنسى ، حدث تطور هام فى قضية حقوق المرأة السياسية ، إذ لم يستطع أن يتنصل من وعود حزبه بالنسبة لحقوق المرأة ، ومن ثم قام

بتعيين ثلاث نسوة لأول مرة فى تاريخ فرنسا كوكيلات للوزارة الجديدة . وبرغم هذا التطور فى مسيرة المرأة الأوربية على طريق الحقوق السياسية فإن وضع المرأة الفرنسية فيما يتعلق بهذه الحقوق قد ظل شبه متجمد . . وكان لليسار الفرنسى دور الريادة فى هذا الجمود ، حيث كان يخشى أن تؤثر أصوات النساء على النظام العلمانى، بعدما تبين أن معظم النساء هناك يرتبطن بالدين والمعتقدات الدينية .

ولم يتسرب اليأس إلى معاقل الحركة النسائية ، ففى عام ١٩٣٨ ارتفعت المبادرات النسائية تحاول أن تلتمس لها دوراً موموقاً وسط مجالس الرجال ، وعكفت بعض الرائدات على دراسة قانون عام ١٨٨٤الذى ينص على أن يكون للمجالس الشعبية الحق فى استشارة أهل الكفاءات خارج المعينين من قِبَل الحكومة ، بصرف النظر عن النوع أو الجنس ، ومن هنا استطاعت المرأة أن تخترق المجالس الشعبية فى ٥٠ مدينة فرنسية ، ومن ثم تتابعت دعوة النساء فى المجالس الشعبية ، وأصبح هذا الوضع من الأمور المألوفة فى فرنسا .

●●●

وفى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، ارتبط منح المرأة حقوقها السياسية باعتلاء ديجول عرش رئاسة فرنسا ، حيث سمح للمرأة بمزاولة حياتها المدنية ، والحصول على حقوقها السياسية كاملة ، ابتداء من عام ١٩٤٥ . أما فى بقية دول أوربا فقد نجحت المرأة فى الحصول على هذه الحقوق بعد الحرب العالمية الأولى ، مثلما حدث فى دول فنلندا والنرويج والدانمارك ، وفى خارج القارة الأوربية ، مثل أمريكا واستراليا .

وقد سبق حصول المرأة فى هذه الدول على هذه الحقوق ، عَقْدُ العديد من المؤتمرات النسائية الهامة ، مثلما حدث عام ١٩٠٢ فى واشنطن ، حيث عقد المؤتمرالعالمى الأول للمرأة ، وحضرته مندوبات عدة دول . وفى عام ١٩٠٤ عقد نفس المؤتمر فى برلين ، وحضرته مندوبات تسع دول ، وفى ختام جلساته تم تكوين الاتحاد النسائى الدولى تحت اسم « اتحاد المطالبة بحقوق الانتخاب » . وفى عام ١٩١٠ عُقد مؤتمر نسائى

عالمى آخر بمدينة « كوبنهاجن » بالنرويج ، حضرته مائة عضوة يمثلن ١٩ دولة ، وفيه ناقشت المرأة مشاكل النساء ، وفى مقدمتها مطالبها فيما يتعلق بحق التصويت . وقد اقترحت مسز « كلارازتيكن » فى نفس المؤتمر اعتبار يوم ١٨ من مارس من كل عام يوماً عالميًّا للمرأة . وقد احتفل به لأول مرة عام ١٩١١ .

وخلال هذه المؤتمرات سعت المرأة من أجل توحيدصفوفها فى كل أنحاء العالم من أجل الحصول على حقوقها السياسية والمدنية . . وقاد كفاحها فى هذه الفترة الاتحاد النسائى الدولى ، ثم الاتحاد النسائى الديمقراطى العالمى ، ومن ثم بدأت المرأة تتقدم بخُطاً ثابتة لتأخذ مكانها فى الكفاح إلى جانب الرجل على طريق المساواة فى الحقوق فى كل الدول الأوربية ، واتضحت هذه الجهود تماماً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث تولت الهيئات الدولية المطالبة بهذه الحقوق ، مثل عصبة الأمم ، ومن بعدها الأمم المتحدة .

●●●

ومن أوربا نرحل إلى أرض جديدة ، نبحث فيها عن أوضاع المرأة . ففى الصين تذكر لنا الكتب الدينية أن المرأة كانت تسمى المياه المؤلمة التى تغسل السعادة والمال ، وأنها كانت تعرف آنذاك فى الأدب الصينى بأنها مذلة للرجل دائماً ، وليس لها أى حق من الحقوق . وبإمكان الرجل متى يشاء أن يسلب شخصية زوجته ويبيعها كالجارية ، أما إذا ترملت المرأة فإنها تصبح كجزء من الثروة المتعلقة بعائلة زوجها ، ولا يكون لها حق الزواج مرة أخرى . كما كانت تُعامل معاملة الرقيق ، ولم يكن لها حق فى الحياة من نفسها ، وكان للزوج الحق فى دفنها وهى حية بدون اعتراض من أهلها ! وحتى عام ١٩٣٧ م كان يوجد بالصين حوالى ٣ ملايين جارية[٥] .

ولعل أعجب ما كان فى الصين حتى سنوات قريبة وهو مرتبط بوضع المرأة هناك أنهم كانوا يصنعون للبنات أحذية خاصة ، حتى تبقى أرجلهم صغيرة ، ولكيلا تصل إلى رشدها ونمها الطبيعى .

---

(٥) باسمة الكيالى ـ المصدر السابق .

وكانت نظرة أهل الصين للمرأة مستمدة من تعاليم وآراء الحكيم الصينى «كونفوشيوس» الذى كان أحد عوائق التقدم والرقى داخل المجتمع الصينى .

وإذا ما تركنا الصين ، ونزلنا إلى بلاد الهند التى تجاورها ، نجد أن المرأة فى هذه البلاد لم يكن حالها بأحسن مما كانت عليه المرأة فى الصين ؛ إذ كان العلماء الهنود الأقدمون يرون أن الإنسان الهندى لا يستطيع تحصيل العلوم والمعارف الإنسانية مالم ينفصل عن المرأة ويتخلى عن جميع ارتباطاته العائلية . كما كانت شريعة « مانون الهندية لا تعترف بالمرأة ولا بحقوقها ، ولم يكن لها ـ وفقاً لهذه الشريعة ـ كيان مستقل عن الأب أو الزوج أو الولد ، مما يعنى أنها فى حالة موت أىٍّ من هؤلاء وجب عليها أن تنتمى إلى رجل من أقارب الزوج وتخضع لحكمه ، كما كانت تخضع سابقاً فى حياة زوجها قبل أن يموت ؛ ولذا كنا نرى المرأة الهندية قاصرة فى معاملة الآخرين . أما إذا كان حظ المرأة الهندية عاثراً ومات زوجها ولم يكن له أقارب يرثونه فيها وتكون فى رعايتهم ، وجب عليها أن تموت بموت الزوج ، ويمكن أن تموت ـ وهى حية ترزق ـ حرقاً مثلما مات زوجها . وهذه العادة ظلت قائمة داخل المجتمع الهندى طوال القرن السابع عشر .

وبالنسبة للبنات فى الهند كانت البنت ـ وحتى أوائل العصر الحديث ـ وقفاً على الآلهة ! إذ كانت العادات السائدة تفرض بقاء البنات عذارى تحت اختيار الآلهة فى المعابد . وفى بعض الحالات كان يسمح للنساء المتزوجات بالالتحاق بخدمةالآلهة داخل المعابد أيضاً .

وكانت المرأة الهندية فى أوقات الحروب تحسب ضمن الغنائم ، وبعد النصر كانت تقسم بين الأفراد المنتصرين .

وفى الشرائع الهندوسية نصوص تمنع البنت أو المرأة الشابة ـ أو حتى المرأة العجوز ـ من أن تقوم بأى عمل مستقل عن زوجها أو ولى أمرها مهما كان وضعها وكيانه وإمكاناته . لقد كان ضروريًّا على المرأة وفقاً لهذه النصوص أن تطيع زوجها أو ولىَّ أمرها طاعة عمياء ! .

وبرغم هذه الظروف الصعبة التى لازمت حياة المرأة فى شبه القارة الهندية فى العصور القديمة والوسيطة ، وحتى أوائل العصر الحديث ، فإنها ـ وخاصة المرأة الهندية ـ لم تستسلم ، شأنها شأن المرأة فى كل مكان ، بل كافحت حتى ترى النور وتحصل على حقوقها المدنية والسياسية ، واستطاعت بالفعل أن تفوز بهذا الحق ، وأصبح عليها أن تشارك فى التصويت والترشيح وفقاً للقانون والدستور ، بل تعدت هذه المرحلة كثيراً ، حيث دخلت الأحزاب السياسية ، وخاضت المعارك الانتخابية ، والتحمت بالجماهير ، وأرغمت الرجل على احترامها ، وبالتالى على اختيارها زعيمة تقوده محليًّا ودوليًّا ، وتمثل ذلك فى شخصية نسائية عظيمة اشتهرت بكفاحها السياسى فى عصرنا الحديث . . إنها السيدة « أنديرا غاندى » التى فتحت باب الزعامة السياسية على مصراعيه للمرأة الآسيوية . . ومن ثم دخلته من بعدها نساء كثيرات أمثال « مسز بندورانيكه » و « بنازير بوتو » والشيخة « خالدة مجيب » و«كورازون أكينو »

●●●

وبعد أن انتهينا من كتابة هذا الفصل . . تساءلت بينى وبين نفسى . . وأين المرأة الإفريقية من الملعب السياسى ما دمنا قد تطرقنا بالحديث إلى البحث عن المرأة فى كل قارات العالم ؟ ! . ورأينا استكمالاً لرحلة البحث التى بدأناها منذ الفصول الأولى لهذه الدراسة أن نخصص الحديث القادم عن وضع المرأة فى إفريقيا ، برغم أن دورها داخل الملعب السياسى حتى الآن ليس له وجود بالمعنى المتعارف عليه . . ولكن ربما يكون له وجود فى المستقبل ؛ لأن تاريخها الطويل داخل القارة السوداء يُنبىء بذلك . على أية حال ـ وبعيداً عن الاسترسال فى التفاؤل ـ نحاول أن نتناول بعض ملامح تاريخ المرأة الإفريقية من خلال كلمات الزميل الكاتب الصحفى حامد سليمان ، الذى سجل بعض هذه الملامح فى أحد كتبه التى صدرت بعنوان « ١٠٠ يوم فى أحراش إفريقيا » حيث يقول : المرأة فى معظم القبائل الإفريقية ، تقوم بمعظم أعباء الحياة ، عدا الحرب . . فهى تدير شئون « القطية » وهو المنزل الذى يعيش فيه معظم الأفارقة . كما أنها تشارك الرجل فى أعمال الرعى ، وتقوم وحدها بعملية

التسويق والشراء لحاجات البيت ؛ لذلك نجد أن المرأة الإفريقية منذ القدم تتمتع بقدر كبير من الحرية ، خاصة فى مسألة الحب والزواج ؛ لذا نجدها تسيطر تماماً على الحياة العامة . . بدءاً من الأسرة ونهاية بالمجتمع . أما داخل الملعب السياسى فإن المرأة الإفريقية تلعب دوراً رئيسياً فى الحياة السياسية هناك (٦) .

وفى معظم البلاد يوجد تنظيم نسائى سياسى غاية فى القوة والحيوية . . فلم أر مظاهرة واحدة خالية من عنصر النساء ، ولا يُعقد مؤتمر واحد إلا بحضور النساء ، ولا ينتهى إلا بمناقشات وصرخات « الزعيمات » اللاتى يفرضن دائماً وجهة نظرهن على حضرات الرجال الآخرين الحاضرين الذين لا يملكون أمام سيطرتهن حولاً ولا قوة .

وقد يبدو هذا الكلام غريباً أو خياليًّا ، ولكن إذا علمنا مثلاً أن حزب الرئيس الراحل « سيكتورى » فى غينيا كونته امرأة ، وأن هذه المرأة كانت أول وزيرة عمل فى قارة إفريقيا ، و كان لها سيطرة هائلة على الشعب و الحكومة فى غينيا ، عندئذ تزول الغرابة .

ففى عهد الاستعمار الفرنسى ، كانت هذه المرأة ـ وتدعى « مدام دى فوبو » ـ على شىء من العلم والثقافة ، فقامت بتكوين تنظيم نسائى بعد أن أحست قبل الرجال بخطر الاستعمار الفرنسى ، وبضرورة العمل على زواله ، واستطاعت أن تقنع الكثيرات من السيدات والفتيات بالانضمام إلى التنظيم ، ونجحت فى جهودها هذه نجاحاً باهراً ، حيث سارعت السيدات بالانضمام إلى هذا التنظيم ، بل أكثر من ذلك ، فقد نجحت المرأة فى إقناع الزوج والأخ والإبن بضرورة الانضمام إلى الحزب النسائى ، وكان من الطبيعى أن تشترك المرأة فى أول وزارة مستقلة ، فاختار أحمد سيكتورى رئيس جمهورية غينيا مدام « دى فوبو » وزيرة للعمل فى حكومته . والذين يعرفون تاريخ غينيا يعلمون تماماً مدى السيطرة الحكومية والشعبية التى حظيت بها المرأة هناك ، وقد نعتقد هنا أن الحقائق تضايق الرجل الإفريقى . وهذا غير صحيح .

---

(٦) حامد سليمان ـ ١٠٠ يوم فى أحراش إفريقيا .

فكما تعود العقل الجماعى الشرقى على سيطرة الرجل على الحياة العامة . فإن العقل الجماعى الإفريقى متعود منذ القدم على سيطرة المرأة . . بل إنه يبدو فى كثير من الأحيان أنه راض تماماً عن هذا الوضع ، بل إن الرجل الإفريقى كثيراً ما يدافع عن هذه الحقيقة (٧) ؛ لأنه يعرف تماماً أن المرأة لديه هى أكثير حرصاً على الحياة والأسرة، أكثر من الرجل ؛ لذا نجده كثيراً ما يخضع لقراراتها التى تخالف وجهة نظره دون أى إحساس بالخجل .

وإذا مارجعنا إلى الوراء كثيراً ـ حيث الحياة البدائية داخل غابات إفريقيا ، عندما كانت حياة الغابة هناك تسيطر على الإنسان بكل ما يعتصرها من خوف وقلق واضطراب ، ـ وجدنا أن الرجل يلتقى مصادفة بالمرأة ، لقاءً يتسم بالحيوانية ، ولما كان الرجل لم يكن قد عرف بعد حياة المنزل ، ولا يبقى مع المرأة سوى ساعات قليلة ، فغالباً ما كان ينتج عن هذا اللقاء ثمرة جديدة ، أى إنسان جديد . وهكذا كان الرجل . . ثم يمضى إلى حال سبيله فى الغابة دون الشعور بأية مسئولية . . وكان وليده الصغير يخرج وحيداً إلى هذا العالم الرهيب الموحش ، فلا يجد أمامه سوى حضن أمه ترعاه وتحميه وتعلمه . . وحتى هذه المرحلة لم تكن هناك أسرة على الإطلاق ، كانت الأم فقط هى التى تربى أطفالها . . فإذا ما كبروا تركتهم كما تفعل حيوانات الغابة .

وعندما تقدمت الحياة فى الغابة ،كانت المرأة أسبق من الرجل إلى حياة أكثر تقدماً ، فعرفت طريقها إلى الاستقرار . . وكانت أول من بنى المنزل وعاشت فيه . . وحتى فى هذه المرحلة ، كان الرجال يمرون عليها ويعاشرونها ثم تلد الأطفال ، ومن هنا تكونت الأسرة « الأموية » أسرة تنظمها الأم ، وتحكمها المرأة ؛ لأن الرجل مازال هارباً ، خائفاً وسط أحراش الغابات .وفى مرحلة متقدمة ، استطاعت المرأة أن تجذب إليها الرجل كى يعيش معها حياة الاستقرار ، ومن هنا يمكن أن نصل إلى الجذور الحقيقية التى تستمد منها المرأة الإفريقية مكانتها داخل قلب الرجل ، ومن هنا

---

(٧) حامد سليمان ـ المصدر السابق .

أيضاً نستطيع أن نصل إلى النبع الحقيقى الذى دفع الرجل الإفريقى إلى احترام المرأة وتقبل سيطرتها وتقديس قراراتها ، ولولا الاستعمار الذى طالت أيامه على الأرض السوداء ، لرأينا زعيمات سياسيات فى القارة الإفريقية . . والمستقبل يبشر بظهور مثل هؤلاء الزعيمات ولسوف نشير إلى إحدى هذه النماذج النسائية الناجحة المتمثلة فى « وينى مانديلا » . . زوجة الزعيم الإفريقى تيلسون مانديلا رئيس جنوب إفريقيا الحالى .

obeikandl.com